حوض المتوسط بين الأهمية الجيوسياسية وتعدد المخاطر الأمنية

د. إيمان مختاري

المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية

الملخـــص:

إن العلاقات الأورو-متوسطية هي كل التدفقات التي تحدث داخل الفضاء الأورو-متوسطي، بين كل الدول المتوسطية، وباعتبار منطقة البحر الأبيض المتوسط ذات أهمية استراتيجية كبرى ما جعلها تعاني من مجموعة من التهديدات الأمنية الجديدة والتي فرضتها تحولات ما بعد الحرب الباردة على أمن المتوسط عكس التهديدات التي عرفتها المنطقة في السابق، وأدت التهديدات الأمنية الجديدة هي الأخرى إلى إعادة النظر في مفهوم الأمن الذي عرف توسيعا من أمن الدولة والقوة العسكرية إلى الأمن الشامل الذي يركز على تحقيق أمن الدولة جنبا إلى جنب مع تحقيق أمن الفرد، كما وأدت التهديدات الجديدة أيضا إلى بناء شراكات بين دول ضفتي المتوسط وذلك رغم الاختلافات الكبيرة بين هذه الدول في الرؤى والأهداف.

الكلمات المفتاحية : الأمن، البحر الأبيض المتوسط، التهديدات، الشراكة

Abstract:

The Euro-Mediterranean relations represented all the Flows occurred in the Mediterranean region, and as the Mediterranean region concedered as important strategical area which face various and different threats that posed all The changements happened after the end of the cold war, this reasons gave rise to a new Security threats witch is different from what it knew in the past,

This induced the region's countries to revise the security concept and to enlarge it from a state and military dimension to a grand security who based on the security of state plus the individual security

The common of new threats between the Mediterranean countries created a necessity to set an efficient partnership despite the differences in visions and objectives.

***Key words**: Security, the Mediterranean Sea, threats, partnership*

مقدمـــــة :

أثبت الواقع الدّولي بعد فترة الحرب الباردة مدى هشاشة الوضع الأمني في العالم نظرا لتغيّر طبيعة العلاقات بين الدّول بشكل نوعي، ممّا أدّى لإعادة النّظر في الافتراضات الأساسية للمعادلة الأمنية في العلاقات الدّولية، حيث أصبح العالم يَعرف مشاكل جديدة تتجاوز المسائل السّيادية، والتي تُعرف بالتهديدات الأمنية الجديدة كالإرهاب الدولي، المخاطر البيئية، الهجرة غير الشرعية، الجريمة المنظّمة عبر الدّول،... وغيرها من المشاكل التّي أصبحت لا حدود لها ولا يمكن التّحكم فيها، والتي أثرت سلبا على بعض المناطق عبر العالم كالساحل الإفريقي و المغرب العربي وحوض البحر الأبيض المتوسط[1].

ولقد ألقى السيد ألبيرتو بنين محاضرة تناول فيها التهديدات الجديدة التي تمس الأمن والاستقرار وكذا استراتيجية وتصور حلف الناتو والتي تعرض فيها إلى أنه من أجل أي تصور استراتيجي جديد للحلف يجب مكافحة الإرهاب وكذا انتشار أسلحة الدمار الشامل والتي تمثل مشكلة عويصة على جميع الأصعدة بالإضافة إلى الدول المغلوبة على أمرها والتي تخلق عوامل الاستقرار والتي تمس الجميع[1].

كما أن هذه التهديدات لم تكن بالحدّة التّي هي عليها اليوم، إذ أصبح المفهوم التقليدي للأمن المبني على قدرة الدّولة في حماية أراضيها وحدودها في مواجهة أيّ غزو خارجي غير قادر على احتواء هذه المخاطر الجديدة، وبالتّالي القدرة على تفسيرها وتوفير الوسائل والإمكانات لمواجهتها، وهو ما أدى إلى إعادة النظر في المفهوم التقليدي للأمن

وبناءا على ما قدم نطرح الإشكالية التالية:

- **ماهي التهديدات الأمنية التي عرفتها منطقة المتوسط؟ وكيف أثرت على أمن واستقرار منطقة المتوسط؟**

وللإجابة على الإشكالية نتبع المحاور التالية:

- المحور الأول: الأهمية الجيوسياسية لمنطقة البحر الأبيض المتوسط
- المحور الثاني: تحولات ما بعد الحرب الباردة
- المحور الثالث: تأثير تحولات ما بعد الحرب الباردة على أمن المتوسط

المحور الأول: الأهمية الجيوسياسية لمنطقة البحر الأبيض المتوسط

أولا: الموقع الجغرافي للبحر الأبيض المتوسط

يعود اسم البحر المتوسط الذي يستعمل حديثا إلى النصف الثاني من القرن الثالث ميلادي وهو مركب من عبارة لاتينية تعني الذي يتوسط اليابس، واليابس هو قارات العالم الثلاث: إفريقيا، أوربا، آسيا(2).

كما وقد عرف بتسميات تعددت بتعدد الحضارات والثقافات، فقد سماه المصريون "الأخضر الكبير" وسماه الرومان "بحرنا"، و "بحر فلسطين" عند العبرانيين، و "البحر الأبيض" عند الأتراك، فهو يتوسط ثلاث قارات وينفتح على المحيط الأطلسي عبر "أعمدة هرقل" أو ما يعرف اليوم بمضيق جبل طارق وعلى البحر الأسود عبر مضيق البوسفور والدردنيل، وعلى المحيط الهندي عبر قناة السويس والبحر الأحمر.

تقدر مساحة البحر المتوسط ب: 2.5 مليون كلم^2 تقسم إلى حوضين كبيرين هما:

- ✓ الحوض الشرقي بمساحة: 1.65 مليون كلم^2.
- ✓ الحوض الغربي بمساحة: 0.85 مليون كلم^2.

وهناك من يقسمه إلى ثلاثة أحواض: شرقي، أوسط، وغربي لكن الشائع هو التقسيم الأول.

ويمتد من مضيق جبل طارق إلى ساحله الشرقي على مساحة 3800 كلم وعلى مسافة 800 كلم بين الجزائر العاصمة ومدينة جنوة، وعلى مسافة 140 كلم بين صقلية وتونس، وعلى 13 كلم بين إسبانيا والمملكة المغربية، ويبلغ أقصى عمقه 5150 كلم، ومتوسطه 150 م، ويتميز المجال المتوسطي بالتنوع وعدم التجانس، حيث تنتشر به الكثير

من الجزر الصغيرة اليونانية والتركية، بالإضافة إلى جزر كبيرة كصقلية وكورسيكا وسردينيا، وشبه جزر كشبه جزيرة أيبيريا، وشبه الجزيرة الإيطالية، وشبه جزيرة البلقان[3].

وفي الفترة الفاصلة بين القرن الثامن والتاسع عشر أطلق الأوروبيون اسم La méditerranée باللغة الفرنسية و The mediteranean باللغة الإنجليزية على هذا البحر بعدما كان يعرف باسم هذا التحول في التسمية جاء بعد معرفة أوربا من جديد الأهمية التي أصبح يكتسيها البحر الأبيض المتوسط خاصة بعد شق قناة السويس.

كما ويتميز البحر الأبيض المتوسط بخاصية جيولوجية لها تأثير على أهميته الجيواستراتيجية، وتتمثل هذه الخاصية في وجود "نقاط الخناق" والتي تسمح بمراقبة الممرات البحرية والجوية مما يكسبها أهمية عند رجال الإستراتيجية البحرية، وتمثل المناطق التالية: مضيق جبل طارق، مضيق البوسفور والدردنيل، قناة السويس أهم نقاط الخناق إضافة إلى مضائق أخرى:

- ✓ مضيق صقلية بين جزيرة صقلية شمالا وتونس جنوبا.
- ✓ مضيق مسينا بين شبه الجزيرة الإيطالية وصقلية.
- ✓ مضيق أوترانتو بين إيطالي وألبانيا.

كما وتطل على البحر الأبيض المتوسط مجموعة من الدول القارية يصل عددها إلى 19 دولة ودولتين جزيرتين: في قارة إفريقيا توجد كل من مصر، ليبيا، تونس، الجزائر، المغرب بينما قارة أوربا فهناك كل من: إسبانيا، فرنسا، إيطاليا، سلوفينيا، كرواتيا، البوسنة والهرسك، جمهورية يوغوسلافيا الفدرالية، ألبانيا واليونان. أما في قارة آسيا فهناك: تركيا، سوريا، لبنان، إسرائيل، وفلسطين. إضافة إلى الدولتان الجزيرتان: قبرص ومالطا، وبالتالي توجد 21 وحدة سياسية في حوض البحر الأبيض المتوسط[4].

ولقد جعل الموقع الجغرافي للمتوسط ذي الامتداد الطبيعي الأفقي منه فاصلا بين العديد من العوالم في نفس الوقت، فهو يفصل بين إفريقيا وأوربا، وبين العالمين الإسلامي

والغربي، وبين المستعمر والمستعمر...وبين الشمال والجنوب، على ما تحمله العبارات من دلالات رمزية ترمي إلى أبعد ما يمكن فهمه بمجرد مقاربة جغرافية طبيعية لما تخفيه من كناية التعبير عن التقدم والتخلف[5].

هذا التقارب والتواصل الجغرافي جعل من المنطقة منطقة إشعاع حضاري كبير وهذا عبر التاريخ البشري الطويل. فإن سهولة الاتصال بالإضافة إلى مساحتها الصغيرة جعل من سكان هذه المنطقة تعيش في تواصل واحتكاك مستمر مما أنتج لنا أعظم حضارات البشرية والتي كانت تأتينا دائما من على ضفاف هذا البحر[6]، كما أن البحر الأبيض المتوسط La méditerranée هو بحر محاط بالشعوب والحدود في نفس الوقت وهذا لعدة اعتبارات فحديثنا عن منطقة المتوسط ليس حتما كحديثنا عن منطقة أخرى من العالم[7].

ويشكل المتوسط وخاصة في حوضه الغربي جزءا من خط النار أو خط الكوارث، ويقصد بذلك الزلازل والبراكين، فبالنسبة للبراكين، تنفرد بها الجزر الإيطالية كونها تحوي أهم البراكين النشطة (آيتنا، فيزوف، استرمبولي) وبالنسبة للزلازل، فالجزائر والمملكة المغربية لوحدهما سجلتا أغلب الهزات العنيفة، التي خلفت خسائر بشرية ومادية أكثر من أي جهة أخرى في غرب المتوسط[8].

كما تمتاز المنطقة باختلافات على عدة أصعدة منها:

✓ غياب التوازن الاقتصادي بين دول شمال المتوسط ودول جنوب المتوسط حيث أن دول الضفة الجنوبية للمتوسط تمثل 8% فقط من صادرات الاتحاد الأوربي و 6% من وارداته، في حين يمثل الاتحاد الأوربي 50% من صادرات بلدان المتوسط الشريكة (إلى غاية 2/3 بالنسبة للمغرب)، و 49% من وارداتها[9].

✓ انشقاقات سياسية بسبب اختلاف أنظمة الحكم بين شمال المنطقة وجنوبها.

✓ عدم التوازن الديمغرافي بين سكان الضفتين

✓ اختلال ثقافي بانعدام التكافؤ في تحصيل المعرفة في الضفتين[10]، حيث نجد أن 62%

من سكان الاتحاد الأوربي يستخدمون شبكة الانترنيت، بينما النسبة جد منخفضة في دول الضفة الجنوبية للمتوسط تصل في بعض الأحيان إلى فرد واحد من كل 1960 مواطن[11].

ثانيا: الأهمية الاستراتيجية للبحر الأبيض المتوسط

يصنف البحر الأبيض المتوسط من أبرز المناطق الاستراتيجية في العالم، أين تتركز رهانات ونزاعات وضغوطات لها وزن خاص في السلم العالمي، من بين هذه الرهانات العديدة هناك ثلاثة مسائل تجلب انتباهنا ويمكن اعتبارها كبيرة:

- ✓ مسألة الموقع الاستراتيجي لأوربا في المتوسط.
- ✓ مسألة تركيا وعلاقاتها مع الإتحاد الأوربي.
- ✓ مسألة الصراع الإسرائيلي-الفلسطيني خاصة بالنسبة للحدود[12].

وبالتالي فالمتوسط يندرج في عداد أبرز الأقاليم في العالم من حيث التنوع الثقافي والإيكولوجي، حيث تستقبل المناطق الساحلية 25% من السياحة العالمية مع وفود 175 مليون زائر إليها سنويا[13]، وهو أيضا بحر خاص يواجه تحديات فريدة وتحيط به شواطئ أوربا والشرق الأوسط، وإفريقيا مما يضفي عليه طابعا سياسيا، واقتصاديا، وجغرافيا معقدا[14].

ومن أجل دراسة المتوسط ينبغي التركيز عليه باعتباره وحدة كلية، وذلك على أساس أن سكان بلاد المتوسط كانت تجمعهم السمات العامة للاقتصاد والجغرافيا، بالرغم من اختلاف عقائدهم ولغاتهم وتقاليدهم[15].

ويحتل البحر المتوسط مكانة متميزة في السياسة الدولية المعاصرة لأهميته الاستراتيجية والجيواستراتيجية منذ أقدم الحضارات الإنسانية وحتى الوقت الحاضر، وسيظل كذلك طالما أنه ينفرد بموقعه الجغرافي، كونه يمثل منطقة الاتصال الرئيسية بين ثلاث قارات من العالم، كل واحدة لها أهميتها السياسية والاقتصادية، فهو لا يمثل الملتقى الجغرافي فحسب، بل

الجيوسياسي والاقتصادي والعسكري والسياسي، فهو محور رئيسي في محاور الاستراتيجية العالمية المعاصرة.

كما ووصفت الباحثة الأمريكية "إيلين لايبسون" Elen Lipson البحر المتوسط بما يلي: "إن معظم الناس يفكرون في البحر المتوسط ككتلة من الماء تفصل بين مساحات الأرض الواسعة لكل من أوربا، إفريقيا، وآسيا، وأنه بحر تحيطه دول ذات هويات ومصالح مختلفة تماما، ومع ذلك فإن البحر يوحد بالقدر الذي يفصل به، والدول التي تحيطه مرتبطة بعلاقة الجيرة، وقد جاء الوقت لأن نبدأ التفكير في البحر المتوسط كمنطقة لها وضع خاص، كوحدة جغرافية تربط الدول باهتمامات مشتركة، لها مبررات للتنافس على الموارد، ولها الحوافز لإيجاد حلول مشتركة لمشكلاتها المحلية التي تزداد اتساعا".

وفي نفس السياق أيضا ذهب باحث أمريكي مشهور "مارتن كابلن" Martan Kaplan إلى اعتبار أن: "مستقبل السياسة العالمية سيعتمد على الأقل في العقد القادم، واحتمالا للجيل القادم أيضا، على تطور المنطقة المحيطة بحوض البحر الأبيض المتوسط" [16].

وهناك مقولة أخرى في نفس هذا السياق: "يظهر المتوسط مع نهاية هذا القرن العشرين، فضاء ذا أهمية حيوية...نجد فيه المغرب حارسا على مضيق جبل طارق، بينما تهيمن الجزائر بسواحلها على الممرات البحرية نحو مضيق صقلية، أين تحرس تونس على ضمان أهميتها وموقعها الاستراتيجي طيلة قرون، بينما تحرس ليبيا في إطار مجالها الحيوي الاستراتيجي جزءا كبيرا من السواحل الشمالية للمتوسط الممتدة من إيطاليا إلى اليونان[17]".

ويمثل المتوسط منطقة إستراتيجية بالنسبة لأوربا ليس فقط بحكم القرب الجغرافي والروابط التاريخية والثقافية بل أن حكومات دول ضفتي المتوسط يواجهون نفس التحديات والتهديدات في مجال الأمن والدفاع[18].

كما أن أوربا لم يعد لها مناطق نفوذ كبيرة في العالم، وإذا فقدت نفوذها في حوض المتوسط ستصبح أوربا مجرد رقعة مغلقة تسيطر عليها أمريكا ، وفي نفس الوقت يمثل حوض المتوسط مشكل بالنسبة لأوروبا، لأنه يضم دول عربية، بالإضافة إلى إسرائيل وكيف ستتعامل أوروبا مع هذا هل ستكون أكثر ليونة مع إسرائيل أم مع العرب، ولكل سياسة انعكاساتها، فإذا كانت أكثر ليونة مع إسرائيل هذا يعني أن العرب سيتجهون نحو الولايات المتحدة الأمريكية، وإذا كانت أكثر ليونة مع العرب فستخسر حليف استراتيجي قوي، وهو إسرائيل[19].

ولعل أبرز ما يمكن ملاحظته أثناء تفحص خريطة المتوسط، والاهتمام بأهم التفاعلات الإستراتيجية التي عرفتها هو تشكل المتوسط من محاور أساسية تعد مركزية للتحكم فيه ويعد عدم التحكم بكل هذه المحاور مرة واحدة تعددا للقوى الإستراتيجية في المتوسط، وتتمثل هذه المحاور في:

- ✓ شبه الجزيرة الأيبيرية والمغرب.
- ✓ شبه الجزيرة الإيطالية بما فيها صقلية.
- ✓ مصر.
- ✓ تركيا.

ويعد التحكم بهذه المحاور إمساكا بغرب وشرق المتوسط ووسطه أيضا، ويختل هذا المعيار إذا ما اختلت وحدة منها واستقلت بهويتها الإستراتيجية، أو إذا ما خضعت لقوة مهيمنة أخرى، ويتشكل بذلك وضع خاص في كل محور متجها نحو السيطرة على محيطه أو السيطرة على محور من المحاور الأخرى، وتعد شبه الجزيرة الإيطالية أفضل هذه المحاور جميعا للتحكم الداخلي في المتوسط، بينما يشكل المحور التركي والمصري وأيضا الإيبري المغربي أفضلها للتحكم الخارجي في المتوسط[20].

كما وحظي البحر الأبيض المتوسط مكانة متميزة مع بداية القرن العشرين بعد أن أصبحت قناة السويس عملية مما جعل البحارة ينتقلون عبرها بدل من المرور عبر رأس الرجاء الصالح. كما كان هذا الحوض مجالا للتنافس في ظل الحرب الباردة، بين الولايات المتحدة و الاتحاد السوفياتي التي تنافستا حول هذه المياه الدافئة بشكل يجعل عدد من المفكرين الاستراتيجيين أمثال هالفرد ماكندر يعتبرون هذه المنطقة و ما حذاها قلب العالم النابضStrategic heartland.

ثالثا: الأهمية الاقتصادية لمنطقة البحر الأبيض المتوسط

إلى جانب الموقع الجغرافي الخاص بالبحر الأبيض المتوسط و أهميته الجيوسياسية، فإنه يحتوي كذلك على ثروات تعد حيوية بالنسبة لاقتصاد الدول الغربية الصناعية[21]، وهو ما زاد من أهميته الكبرى[22] مقارنة بباقي البحار، وتتمثل هذه الثروات خاصة في النفط و الغاز اللذان تزخر بهما منطقة المغرب العربي (ليبيا و الجزائر و تونس)و الخليج العربي (العراق و دول مجلس التعاون الخليجي) و كذا منطقة بحر قزوين (إيران، أذربيجان، تركمنستان و كزاخستان) وهنا يبرز دور البحر الأبيض المتوسط كمعبر رئيسي للسفن و حاملات النقط و الأنابيب النفطية و الغازية إلى دول أوروبا الغربية و الولايات المتحدة مرورًا عبر قناة السويس و مضيق جبل طارق .كونه قناة وصل بين المحيطات العالمية الثلاثة : الأطلسي، الهندي و الهادي، يمكن القول أن البحر الأبيض المتوسط هو " **بمثابة الشريان الحيوي للتجارة العالمية**"

فمنطقة بحر المتوسط تكتسي أهميتها الاقتصادية من كونها معبرا أساسيا و هاما للسفن التجارية نحو الأسواق العالمية .فهي تنشط و تسهل في الآن نفسه، عمليات التصدير و الاستيراد و تصريف البضائع .هذه الأهمية المتعلقة بالتجارة الدولية إكتساها بحر الأبيض المتوسط منذ العصور التاريخية القديمة.

كما وتعتبر منطقة جنوب المتوسط امتدادا للفضاء الأوربي بجميع أبعاده وخاصة الأمنية والاقتصادية لأن أغلب دول هذه المنطقة، كانت مستعمرات أوروبية، ففي الوقت الذي كانت في كلا من مصر، قبرص، مالطا، فلسطين والخليج العربي تحت السيطرة البريطانية، انفردت فرنسا وإيطاليا بدول المغرب العربي وبذلك ازداد الإدراك الأوربي[23] حول رسوخ فكرة التبعية لمنطقة جنوب المتوسط والتصدي لأي منافسة قد تؤثر على النفوذ في هذا الفضاء ولم تكن أهمية جنوب المتوسط وليدة الظروف التاريخية فقط وإنما ترجع بالدرجة الأولى إلى ما تزخر بها هذه الدول من ثروات طبيعية وجغرافية حيث نجد أن ما يقارب % 42 من الاحتياط العالمي للغاز الطبيعي، يتمركز بالضفة الجنوبية للمتوسط موزعة بين كل من الجزائر، ليبيا، تونس إضافة إلى البترول، الحديد، والفوسفات .ويعتبر الشريط البحري للمتوسط ممرّا رئيسيا ننقل المحروقات إلى أوربا والو.م.أ حيث أن65% من واردات النفط والغاز الأوربية تمر عبر هذه الممرات ومع العلم أن احتياطي النفط والغاز في المنطقة العربية جنوب البحر المتوسط مقارنة مع الاحتياطي العالمي كما قدّره الإحصائيون سنة 1994 ، يبلغ نسبة 60 %بالنسبة للأولى و20% بالنسبة للثانية وتمثل نحو % 25 من إجمالي التجارة الخارجية لهذه البلاد على أن التجارة داخل الحوض المتوسط، تخص الدول الأعضاء في الإتحاد الأوروبي وفي مقدمتها فرنسا وإيطاليا.

وتمثل المبادلات الأوروبية العربية نحو ثلث تجارة حوض المتوسط وتشمل المقام الأول النفط والغاز ومن جهة تعتبر دول الضفة الجنوبية للمتوسط سوقا كبيرا سواء للسلع الاستهلاكية أو للخدمات بتعداد سكاني يقارب 187 مليون نسمة.

قدر في الثمانينيات من القرن 20 أن البحر المتوسط ينقل يوميا عبر مياهه أربعة مليون طن، كما يقدر عدد السفن المارة فيه يوميا التي تزيد حمولتها على مئة مليون طن بنحو2500 سفينة تجارية وحوالي 500 سفينة صيد، ويعتبر صيد السمك التجاري على نطاق واسع قليل الأهمية في البحر الأبيض المتوسط لكنه يبقى مصدرا هاما لإطعام السكان

في المنطقة، كما يستخدم البحر الأبيض المتوسط بوصفه طريقا مهما يربط أوروبا بالشرق الأوسط وأسيا فتستخدم السفن قناة السويس طريقا بين البحرين المتوسط والأحمر[24].

ويستقبل 30% من مجمل عمليات الشحن البحري الدولية بصورة عارضة أو مفتعلة، يبلغ التلوّث النفطي نسباً فائقة للغاية .كما لا يخضع الأسطول المتوسطي إلا لمراقبة ضعيفة رغم أنه غالباً ما يستخدم لنقل مواد خطرة (20%إلى 25% من الشحن البحري للنفط)[25].

ويعتبر البحر الأبيض المتوسط أيضا الطريق البحري الأقصر و الأسهل للنقل و التنقل بين الشرق و الغرب، و هو الأسرع لنقل النفط من الدول المنتجة و المصدرة له شرقا و الدول المستوردة له غربا[26].

وبالتالي يمكن اعتبار المتوسط همزة وصل بين مناطق إنتاجية ومستهلكة، خاصة بعد اكتشاف النفط في السنوات الأولى من القرن 20 في إيران والعراق، ثم في الثلاثينات في شبه الجزيرة العربية، وأخيرا في شمال إفريقيا في الخمسينات تدافعت القوى الكبرى (الولايات المتحدة الأمريكية، بريطانيا، فرنسا) إلى المنطقة للتنقيب عن النفط وتكريره وتأمين نقله نحو بلدانها وكذلك بيعه بأسعار ملائمة لصالحها[27]، أي أن المتوسط أصبح مركزا رئيسيا لنشاط أهم الشركات العالمية التي تقوم بإدارة السوق النفطية في داخل وخارج البحر الأبيض المتوسط[28].

دون أن ننسى أن البحر الأبيض المتوسط يعتبر مورد هام للثروات والطاقات فنجد أن الثروات الاقتصادية و الإستراتيجية التي تحتويها المنطقة مثل الجزائر التي تتوفر على 2.73% من الاحتياطي العالمي للغاز الطبيعي وهو ما أعطى بعدا آخر للاهتمام بالمنطقة من حيث اعتبارها شريان اقتصادي للقوى الكبرى[29].

المحور الثاني: تحولات ما بعد الحرب الباردة

لقد خلّفت نهاية الحرب الباردة ردود أفعال كبيرة لدى صناع القرار من جهة و منظري العلاقات الدولية من جهة أخرى، فقد شكل الصراع الدائر بين الشرق والغرب العامل المركزي في الشؤون الدولية طيلة الفترة الممتدة بين سنتي 1945 -1990، و ما نتج عنه من استراتيجيات التسابق نحو التسلح[30].

ولعل أبرز التحولات التي شهدها العالم بعد الحرب الباردة يمكن تقسيمها إلى خمسة مستويات نجملها فيما يلي:

أولا: على مستوى هيكل النظام

حيث شهد العالم بعد الحرب الباردة تحولا في بنية النظام الدولي الذي يعرف على أنه: " مجموع التفاعلات المترابطة في نطاق حركة وحدات المجتمع الدولي"[31] ، كما ويعرف أيضا أنه: "مجموعة من عدد كاف من الوحدات السياسية بقوى متدرجة، يقود علاقات القوى فيما بينها عدد صغير من القوى القطبية الكبرى[32]"، إذ تحول من نظام ثنائي القطبية إلى نظام القطبية الأحادية في السياسة الدولية وفي نفس الوقت تعددية إقتصادية مثل: NAFTA, ASEAN, UE، وذلك لأن التحولات التي جرت في الاتحاد السوفياتي وأدت إلى انهياره عززت أهداف ومركز الولايات المتحدة الأمريكية في العالم[33]، و هو ما تم التعبير عنه بمصطلح الوضع الدولي الجديد كما جاء في خطاب الرئيس الأمريكي السابق جورج بوش الأب في نهاية سنة 1989، أثناء دعوته لإقامة نظام عالمي جديد يحل محل نظام الاستقطاب الثنائي السوفيتي-الأمريكي، إلا أن مفهوم النظام الدولي الجديد عرف نوع من التضارب حول معناه الحقيقي، و في هذا الإطار رأى المفكر الأمريكي نعوم تشومسكي أن النظام الدولي الجديد يقوم على أساس سيطرة ثلاث قوى على الاقتصاد العالمي، و سيطرة قوة أحادية في المجال العسكري على العالم.

احتفظ النظام الدولي في فترة ما بعد الحرب الباردة بخاصية الفوضىAnarchy ، و التي تشير إلى عدم وجود سلطة مركزية، و يرى البعض أن الفوضى تعني ضمنياً غياب أية مؤسسات ذات سلطة أو قواعد أو معايير فوق الدولة ذات السيادة، وهذا الرأي يقود إلى الافتراض بأن العلاقات الدولية هي بشكل دائم في "الحالة الطبيعية" وهي بحد ذاتها "حالة حرب الجميع ضد الجميع"، و هو ما يعكس الرؤية الواقعية لتوماس هوبز Thomas Hobbes (1588-1679)، و هو ما يجعل مخاطر المعضلة الأمنية مستمر، حيث يرى Raymond Anonأن طبيعة العلاقات الدولية هي التي تعطي للدول الحق الشرعي في استعمال القوة، فقديما كانت أعظم الحضارات تعتبر علاقات القوة و العنف هي العلاقات الطبيعية الوحيدة ضمن العلاقات الاجتماعية التي كانت سائدة، و في هذا الإطار يقول كينيث والتز K.Waltz أن "الأمن في حالة الفوضى هو الهدف الأسمى"، فالدول لا يمكن أن تفكر في التنمية الاقتصادية أو الاجتماعية، و هي تشعر أنها مهددة و أمنها غير مستقر، خاصة في ظل نظام فوضوي، و لذا نجد الدول في بحث دائم عن القوة و طرق زيادتها و هو ما يجعل حالة اللاأمن قائمة بصورة دائمة[34].

وفي نفس السياق يرى هنري كسنجر في كتابه: الدبلوماسية من الحرب الباردة حتى يومنا هذا أن انتهاء الحرب الباردة حفز أكثر على إعادة تشكيل المحيط الدولي حسب المنظور الأمريكي حيث أن الولايات المتحدة الأمريكية باتت القوة العظمى الوحيدة القادرة على التدخل في أي جزء من المعمورة وحسبه فإن الوضع الدولي الجديد سيبزغ ليجيب على ثلاث أسئلة هي:

- ✓ ماهي اللبنات الأساسية للنظام الدولي؟
- ✓ ما هي وسائلها في التفاعل؟
- ✓ ما الأهداف التي تتفاعل هذه اللبنات لبلوغها[35]؟

وبين التأييد والمعارضة لمشروع النظام الدولي الجديد، تبلورت جملة من البدائل لمرحلة ما بعد الحرب الباردة تتمثل في:

- ✓ نظام أمريكا فوق الجميع: وهو الخيار الذي يوطن أمريكا قطبا أحاديا مهيمنا.
- ✓ نظام أمريكا أولا: تركيز الاهتمام بالداخل الأمريكي الاجتماعي والاقتصادي أولا.
- ✓ نظام اللانظام العالمي الجديد: حيث أن تشكل النظام العالمي مرهون بتشكل الأقطاب، وفي حالة انتقاء الأقطاب تحل الفوضى السياسية وينعدم لذلك النظام العالمي.
- ✓ نظام الواحد للجميع والجميع للواحد: وهو يتصور تعددية الأقطاب والقيم الإنسانية المشتركة من السلم والأمن العالميين[36].

ثانيا: على مستوى الفواعل

ويقصد بالفاعل أي كيان يقوم بدور محدد في العلاقات الدولية، كما أن استعماله يتضمن الإشارة إلى الشخصيات والمنظمات والمؤسسات التي تقوم بدور في الوقت الراهن، فالبابا والأمين العام للأمم المتحدة وشركة بريتيش بتروليوم وصندوق النقد الدولي كل هؤلاء فاعلون، تؤكد أغلب الدراسات تراجع مكانة الدولة من خلال مزاحمتها من قبل عدد جديد و متزايد من الوحدات، فالدولة في العالم المعاصر تواجه حالة ضغط من الأعلى ممثلة في المنظمات الدولية، أما من الأسفل فان الضغط يتمثل بالثقافات الفرعية و الجماعات الهوياتية الضيقة.

تعدد الفواعل في عالم ما بعد الحرب الباردة ساهم في تفعيل النقاش النظري حول مركزية الدولة كفاعل وحيد في العلاقات الدولية، كما اعتبرته الواقعية طيلة عقود من التنظير، و مدى إمكانية إشراك فواعل أخرى من غير الدول، كالمؤسسات و المنظمات الدولية التي صارت تؤدي أدوارا فاعلة على المستوى الدولي خاصة في قضايا حفظ السلم و إدارة المفاوضات، و كذا قضايا حقوق الإنسان و الديمقراطية و الحكم الراشد، و هذا ما دفع

بمنظري العلاقات الدولية لإعادة النظر في وحدوية الدولة، فمثلا *Held* و Keohane و Nyeأكدوا على الدور المتصاعد لبعض المنظمات و الهيئات الدولية مثل الأمم المتحدة، كما أكدوا على ضرورة دراسة العلاقات القائمة بين مختلف المنظمات، و هذا ما تجسد من خلال الأطر النظرية لكل من نظرية الاعتماد المتبادل و نظرية الليبرالية المؤسساتية. في حين رأى هولستي Holsty بضرورة التفرقة بين نوعين من العلاقات الدولية، بحيث يشمل النوع الأول السياسة العليا المقتصرة على الدول فقط و تتناول قضايا السلم و الحرب ،في حين يضم النوع الثاني السياسة الكلية، التي تشمل كل المجالات ما عدا قضايا السلم و الحرب، و يشرك فيها كل الفواعل من دون الدولة، و في هذا إهمال لدور المنظمات الدولية في قضايا تصنف ضمن السياسة العليا، خاصة تلك المتعلقة بقضايا النزاع و السيادة الحدودية[37].

إن انفتاح المجتمعات والاقتصاديات ساهم بداية في توسيع الإطار الكلاسيكي للعلاقات الدولية، هذا الأخير كان متصورا انطلاقا من هيمنة الدولة وأولويتها فالمجال السياسي يهيمن على المجالات الاقتصادية والاجتماعية والإيديولوجية، فالملاحظ أن كثافة العلاقات الاقتصادية والمالية والتجارية وكذا التداخل المتصاعد يوم بعد يوم لشبكات الاتصال والمعلومات، بالإضافة إلى تحسن وسائل النقل كلها تمثل ظواهر تساهم في تطور العلاقات العابرة للحدود التي تتجاوز رقابة الدول، فإلى جانب العلاقات الدولاتية تتطور علاقات عبر قومية Transnational تتجاوز رقابة الدولة إلى نتيجتين:

✓ اعتبرت الدولة سابقا الفاعل المركزي في العلاقات الدولية وبالمقابل لها يتحدد باقي الفاعلين في الساحة الدولية (المنظمات الدولية، الشركات المتعددة الجنسيات، المنظمات غير الحكومية) هؤلاء الفواعل تم اعتبارهم في السابق ثانويين، ولم يكن بمقدورهم التشكيك في أولية الدولة وأولويتها، لكن اليوم أصبح من المسلم به أنهم يمتلكون عدد كبير من الفرص للخروج والتقلص من وصاية الدولة.

✓ أدوات تنظيم الحياة كانت متصورة من زاوية سياسية محضة، غير أن التأهيل المتزايد للفواعل من غير الدول يفرض الأخذ بعين الاعتبار زوايا ورؤى أخرى لذلك نلاحظ أن الفصل بين المجالات المرتبطة بالسياسة العليا (الدبلوماسية، مسألة الأمن، الاستراتيجية) والمجالات الدنيا اليومية أين تدخل الاعتبارات السياسية في تنافس مع أولويات وطرق مغايرة للتفكير بدأ يتراجع ويزول.

كما أن الحقائق السياسية والاقتصادية الجديدة أنتجت تحولات عميقة داخل المجتمع الدولي شجعت تعددية الفاعلين.

ثالثا: على مستوى القيم

انتشار قيم حقوق الإنسان، الديمقراطية ، القيم الليبرالية، فبعد سقوط الأنظمة الشيوعية برزت نظريتان حاولتا تقديم منظور شامل لتوجيه العمل، الأولى نظرية "نهاية التاريخ" فوكوياما، والتي تؤكد أن الديمقراطية اللبرالية الغربية هي شكل التنظيم الاجتماعي الذي يمكن تجاوزه، بعد انتصارها على الشيوعية، أما الثانية فهي نظرية صدام الحضارات "هانتنغتن" والتي حاولت إيجاد عدو جديد من خلال تغيير صراع الإيديولوجيات الذي ساد خلال الحرب الباردة بصراع الحضارات والثقافات.

عندما نتكلم عن المتغير الثقافي الاجتماعي بعد الحرب الباردة لا نقصد بذلك أنه كان غائبا أو غير موجود خلال الحرب الباردة، لكن كل ما في الأمر أنه كان لا يظهر بفعل حدة الصراعات الإيديولوجية بين الكتلتين والتي اختصرت العالم في ثنائية شيوعية – رأسمالية، وفسرت على أساسها كل النزاعات.

الواقع يكشف أن النزاعات تقوم على أساس المصالح أمثر مما تقوم على أساس الإيديولوجية، ولكن يجري إخفاء الأولى بالثانية، غير أن هذا لا يعني التقليل من دور العامل

الإيديولوجي في الصراع خلال الحرب الباردة، لكن لا يجب أن تخفى الرهانات الحقيقية التي تمثل الجانب الجيوسياسي (الأمن)، السوسيواقتصادي (التنمية والاستقرار).

بعد تفكك الاتحاد السوفياتي برز توجه لإحلال الإسلام محل الشيوعية من أجل ضمان التماسك، وهذا بتوظيف مسألة الهوية أو الحضارة للتأكيد على أن الخطر الأكبر في المستقبل هو القطيعة الثقافية بين الشمال والجنوب، بين الشرق والغرب وبين المسيحية والإسلام، والمأساة في البوسنة وكوسوفو بينت حدة التناقض القائم الذي وصل إلى حد التصفية العرقية.

كما سعى برنارد لويس Bernard Lwis في كتابه "الإسلام والغرب"، إلى مناقشة نظرية صدام الحضارات مطبقة على ظروف البحر الأبيض المتوسط، تم من خلالها التأكيد على وجود شواهد توحي باكتساب المواجهات بين المجتمعات المطلة على ضفتي المتوسط، خواص يمكن إرجاعها إلى صدام بين الحضارات المسيحية اليهودية في الشمال والإسلام في الجنوب.

كما أن استقرار أكثر من تسعة ملايين مسلم في أوربا يطرح مشكلة الاغتراب وعدم الانسجام، وهو ما يطرح مسألة الهوية وغيرها من مفاهيم الأصيل والدخيل ومسائل الاندماج والاستيعاب والمواطنة[38].

رابعا: على مستوى المتغيرات

بروز وتزايد دور المتغير الاقتصادي علي حساب المتغير العسكري حيث تمثل العولمة مسارا تراكميا في تاريخ النظام الرأسمالي الذي تطور من رأسمال تجاري إلى زراعي ثم إلى صناعي لتليه مرحلة الرأسمال النقدي، ومن أهم الملاحظات أن خطاب العولمة لم ينتشر إلا بعد نهاية الحرب الباردة، وهذا لما كان يشكله الاتحاد السوفياتي من عوائق لانتشار النظام

الرأسمالي في العالم، لكن بعد الحرب الباردة ومع انهيار المعسكر الاشتراكي، وجدت الدول الرأسمالية وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية ظروفا أكثر ملائمة لنشر هذا النظام[39].

يؤكد الدكتور" **حسن حنفي** "أن الدولة الوطنية أصبحت مهددة بجملة من الأخطار، وفي سياق شرحه للأخطار التي ترد من المستوى الخارجي يشير إلى **العولمة** في تجلياتها الاقتصادية والسياسية والثقافية، ففي عالم ما بعد الحرب الباردة يصعب فصل الداخل عن الخارج أو الوقوف عند حدود سياسية أو فصل التشابك بين المجتمعات[40].

لقد شهد النظام الاقتصادي خلال العشرية الأخيرة، تغييرات هائلة كانت لها أثر كبيرفي تحديد الخريطة الجيوسياسية للنظام الدولي خلال العقدين القادمين، حيث أنه بعد سقوط الاتحاد السوفياتي، شاع الحديث عن زوال أهمية القوة العسكرية لصالح القوة الاقتصادية، لكن حرب الخليج أكدت على أن العنصر العسكري عامل محدد وحاسم في قوة الدولة، وأن الذي حدث يعبر فقط عن إعادة هيكلة عناصر القوة في النظام الدولي، فبعدما كانت الأولوية تعطى للعامل العسكري، أصبح اليوم التركيز أكثر على العامل الاقتصادي، وهو ما يعكس تدني منفعة القوة العسكرية مقارنة بالمرحلة السابقة، فانتهاء الحرب الباردة أنهى مركزية لعبة الردع النووي أو التقليدي الكثيف، فيما حصل صعود دور القوة الاقتصادية[41].

وبما أن العلاقات الدولية بعد الحرب الباردة عرفت تغيرا جذريا تمثل أساسا في إعادة ترتيب عوامل القوة، حيث لم تعد القوة العسكرية هي الأساس في تحديد قوة الفاعلين الدوليين بل أصبح هذا التحديد أكثر تعددا، إذ أصبحت تدفقات العولمة بين الفاعلين هي المحدد الأساسي و الضابط لقوة التأثير في العلاقات الدولية، و قد صبغ هذا التحول ميزة المنافسة الشرسة و محاولة تعطيل منطق قوة الدولة...وغلبة منطق القوة و الاستغلال في تحصيل المصالح والحرب من أجل المعلومة، من أجل امتلاك العلم والتكنولوجيا و تبلور التجسس الاقتصادي كمفهوم جديد في عالم الاقتصاد الدولي بعد الحرب الباردة.

فقد عرفت هذه العلاقات تحولا أيضا باتجاه مفهوم الاعتماد المتبادل، فقد طالت عدوى التحولات "المؤسسات الاقتصادية الدولية" فبعد أن كانت تتسم بالتقليدية وتميل نحو الانغلاق وعدم المرونة الهيكلية، باتت تجنح نحو مزيد من الاعتماد المتبادل والتشابك نظرا للتداخل الشديد بين هذه الأطر المؤسسية من حيث العضوية، فمنتدى الآسيان بالكامل جزء من التجمع الأوروبي – الآسيوي، وكذلك الانفتاح الواضح بين الأطر التقليدية ذات الطابع المؤسسي القانوني– الاتحاد الأوروبي نموذجا –والأطر عبر الإقليمية ذات المؤسسية المرنة– الآبك نموذجا– فلكل هذه الأطر أجندتها، وأهدافها الخاصة لكنها تكمل بعضها بعضا، على نحو يكرس من ظاهرة التشبيك في العلاقات الدولية Networking والاعتماد المتبادل Interdependency بين الأقاليم على المستويات الاقتصادية والأمنية. وبالإضافة إلى تبنيها نظام السوق فقد اندمجت الإقتصادات العالمية خصوصًا الصناعية اندماجا عميقًا أوجد اعتمادا كبيرًا متبادلا فيما بينها و نوع جديد من تقسيم العمل الدولي الذي يتم بمقتضاه توزيع العملية الإنتاجية الصناعية بين أكثر من دولة بحيث يتم تصنيع مكونات أي منتج نهائي في أكثر من مكان واحد، مما جعلها تتأثر اقتصاديا سلبًا وإيجابًا بشكل سريع مع بعضها البعض و الأزمة المالية الأخيرة خير مثال على التأثر و التأثير المتبادل، وذلك من ناحية سرعة انتقال تغير الأسعار – سواء أسعار السلع والخدمات أو أسعار الأسهم والسندات و أسعار الصرف الأجنبي – أو تغير التوقعات – وذلك في حالات الانتعاش والتشغيل الكامل أو في حالة الركود والبطالة والأزمات الاقتصادية بشكل لم يسبق له مثيل[42].

خامسا: على مستوى المواضيع

التحول الذي حدث في طبيعة الفواعل على المستوى العالمي، أثر بشكل كبير في طبيعة موضوعات العلاقات الدولية بعد الحرب الباردة، فلم تعد الدراسات مقترنة فقط

بالجوانب الأمنية العسكرية، و إنما امتدت لتشمل المتغيرات الاقتصادية و كذا الاجتماعية وهو ما تبلور بصورة واضحة مع مسلمات المنظور البنائي.

كما أنه في إطار العولمة أصبح من الصعب الفصل بين القضايا الداخلية و الخارجية فالقضايا المتعلقة بارتفاع درجة حرارة الجو ،و ثقب الأوزون ،تلوث البيئة ،الأمراض، التدفقات الخاصة بالهجرة و الجريمة المنظمة و المخدرات، و كذا الفقر أصبحت كلها قضايا لا يمكن معالجتها إلا في إطار عالمي و ليس في إطار محلي

ظهور مواضع أخرى تجعل الأجندة الدولية مثل الأمن الإنساني، البيئة، الفقر، التلوث، بعدما كانت مواضيع الأمن القومي هي التي تحتل الصدارة.

هذا الجانب الذي يمثل محتوى العلاقات الدولية، بحيث ساعدت العولمة على صعود مواضيع جديدة على الأجندة الدولية سواء على المستوى الدولي أو الإقليمي فيتراجع مفهوم القوة العسكرية تراجعت معه العديد من المفاهيم الأمر الذي جعل من المواضيع التقليدية التي كانت مطروحة أمام أجندة الدول أثناء الحرب الباردة من القوة العسكرية وميزان القوى والردع النووي لم يعد لها الأهمية ذاتها، أمام بروز قضايا ذات بعد عالمي التي تعدت الحدود التقليدية للدول :البيئة، الهجرة السرية، المخدرات، تبييض الأموال...الخ، بعبارة أخرى فإن هذه الرؤية لا تركز على تحليل الاهتمامات الأمنية العسكرية فقط والتي سبق وسيطرت على السياسات الدولية خلال الخمسينات والستينات، ولكن تهتم بموضوعات وقضايا جديدة، الانفجار السكاني، أزمة الغذاء العالمي، الموارد الطبيعية، التجارة الدولية، المعونات، التلوث . تفجرت على نحو يمثل تحديا للمجتمع الدولي المعاصر، وأضحى فهمها وما تثيره من مشكلات ضرورة أساسية لفهم العلاقات الدولية المعاصرة، وما يمر به النظام الدولي من تطورات أو تحولات في هيكل علاقات القوة وذلك تحت تأثير متغيرات اقتصادية جديدة[43].

المحور الثالث: تأثير تحولات ما بعد الحرب الباردة على أمن المتوسط

أولا: التهديدات العسكرية

إن العلاقة بين مفهومي الأمن والتهديد علاقة تأثير متبادل، وإن أي محاولة لتفسير مفهوم الأمن لابد من أن تبدأ بتحديد مصادر التهديد، فالباعث على الشعور بالخطر أو التهديد يستدعي الحاجة إلى اتخاذ إجراءات تهدف إلى تحقيق الأمن ، والتهديد في مفهومه الإستراتيجي "هو بلوغ تعارض المصالح والغايات القومية مرحلة يتعذر معها إيجاد حل سلمي يوفر للدول الحد الأدنى من أمنها السياسي، والاقتصادي، والعسكري، والاجتماعي، مقابل قصور قدراتها لموازنة الضغوط الخارجية، الأمر الذي قد يضطر الأطراف المتصارعة إلى اللجوء إلى استخدام القوة العسكرية، معرضة الأمن القومي لأطراف أخرى للخطر" ، تلك الإجراءات التي من الطبيعي أن تكون متوافقة مع المخاطر أو التهديدات الفعلية أو المحتملة، وعلى أساس طبيعة التهديدات يمكن أن ندرج التهديدات التالية تحت الطابع العسكري:

- ✓ الإرهاب الدولي.
- ✓ انتشار أسلحة الدمار الشامل.
- ✓ النزاعات الداخلية.
- ✓ مشكلة الأقليات.

الإرهاب الدولي:

بات مصطلح الإرهاب Terrorisme من أكثر المصطلحات شيوعا واستخداما إن لم يكن أكثرها على الإطلاق، وبالرغم من فرط استعمال هذا المصطلح وشيوع استخدامه إلا أنه من الصعوبة تحديد تعريف جامع ومانع للإرهاب، كما أن الإرهاب قديم الحضور في المجتمعات الإنسانية وذلك باعتباره استعمال العنف لأغراض سياسية قديم في التاريخ، بل هو

أقدم حتى من النزاعات المسلحة، ويضع الفقيه "واسيورسكي" تعريف الإرهاب باعتباره " منهج عمل يقوم الفاعل بواسطته ببث الرعب لفرض الهيمنة[44]".

ويعرف الإرهاب على أنه كل استخدام أو تهديد باستخدام عنف غير مشروع يتسبب في حالة من الخوف أو الرعب بقصد تحقيق تأثير أو السيطرة على فرد أو مجموعة من الأفراد أو حتى المجتمع بأسره وصولا إلى هدف معين، يسعى الفاعل "الفرد أو الجماعة الإرهابية" إلى تحقيقه، كما أن العمل الإرهابي يتكون من عناصر رئيسية لابد من توافرها مثل: استخدام أو التهديد باستخدام العنف على وجه غير مشروع أو غير مألوف ويقوم به فرد أو مجموعة من الأفراد أو من الدولة ذاتها، ويوجه ضد فرد أو مجموعة من الأفراد أو ضد المجتمع بأسره، ويهدف إلى خلق حالة من الرعب والفزع، ويبث رسالة ما ويخلق تأثير نفسي معين، يسمح بالتأثير على المستهدفين من العمل الإرهابي، وعادة ما يتجاوز العمل الإرهابي حدود الهدف المباشر الذي لا يكون له أدنى علاقة بقضية الإرهابيين[45].

وظهر الإرهاب الدولي مع مطلع التسعينات من القرن الماضي كنمط من أنماط الإرهاب الجديد وتظهر المنطقة الأورو–متوسطية من المناطق الأكثر استهدافا من قبل الإرهاب لما تشكله من ثقل اقتصادي وسياسي، وموقع إستراتيجي وثروات.

كما شكلت أحداث 11 سبتمبر نقلة نوعية في نمط الإرهاب، حيث انتقل من إرهاب داخل الدول إلى إرهاب عبر–وطني، وقد كان في كلمة لرئيس الوزراء البريطاني السابق " توني بلير (2004) "أن قال فيها " :نحن يجب أن نكون متيقظين كليا تجاه التهديد لأن كل البلدان الرئيسية حول العالم تواجه نفس التهديد في إشارة منه إلى عالمية التهديدات خاصة التهديد الإرهابي[46].

فقد صّنف الإتحاد الأوروبي ظاهرة الإرهاب في خانة التحديات الأمنية الكبرى بعد نهاية الحرب الباردة، خاصة بعد تعرض العديد من العواصم الغربية إلى اعتداءات وتفجيرات

خلفت خسائر مادية معتبرة[47]، خاصة تلك المتعلقة بهجمات 11 مارس 2004 بمدريد، و 07 جويلية 2005 بلندن، واللتان تعدان اعتداء مباشر على أمريكا وأوربا[48].

والإرهاب كظاهرة لم يأخذ بجدية رغم جرائمه في الجزائر وفي مصر، ولم يذكر الإرهاب من بين التهديدات والمخاطر التي يواجهها الأمن إلا في المفهوم الاستراتيجي الجديد لحلف شمال الأطلسي في قمة واشنطن في أفريل 1999، حيث أنه بعد أحداث 11 سبتمبر 2001 أصبح الإرهاب يمثل تهديد استراتيجي بالنسبة للغرب[49].

ووفقا لمعيار النطاق يتم التمييز بين الإرهاب المحلي والإرهاب الدولي، فالأول تتم ممارسته داخل حدود دولة معينة من قبل أفراد أو قوى محلية لا تحصل على مساعدات أو دعم خارجي ويكون ضحاياه محليون في الغالب. وللإشارة فهذا النوع من الإرهاب لا يثير مشاكل دولية، خاصة وأنه يخضع للاختصاص القضائي الجنائي الداخلي. أما الصنف الثاني فيستمد صفته الدولية هاته من اختلاف وتباين جنسيات المشاركين في العمليات واختلاف جنسيات ضحاياه وتنوع مدى نطاقه الذي لا يخضع بالضرورة لسيادة الدولة التي ينتمي إليها الجاني أو الجناة، ناهيك عن نتائجه الدولية (خطف الطائرات، تفجيرات...) وغالبا ما يتم ذلك بتحريض أو بدعم من جهات أجنبية، وعلى خلاف النمط الأول، فهذا النوع من الإرهاب لا يخضع للاختصاص القضائي الداخلي وإنما تحكمه مقتضيات الاتفاقيات والمعاهدات الدولية ما يبين بعد ظاهرة الإرهاب الذي يتعدى حدود الدولة الواحدة.

لم تكن منطقة البحر الأبيض المتوسط لتحيد عن التعرض لهذا الخطر الأمني الذي اجتهدت لإيجاد أطر للتنسيق والتعاون الأمني لمواجهته حيث اتخذت دول المتوسط عدة مقاييس ضرورية من أجل إقصاء أو إزالة ظاهرة الإرهاب في كل أشكالها (سوف نتطرق لدراسة مختلف المبادرات في هذا المجال في الفصل الثالث من هذه الدراسة)، فجعلت منه المحور الرئيسي لمختلف سياسات الشراكة والتعاون، ومع ما للمنطقة من أهمية إستراتيجية في الملاحة البحرية، وما تشهده من حركية بشرية واقتصادية فإن المتوسط لم يشهد عمليات

قرصنة ولا هجمات إرهابية في عرضه، غير أن ذلك لا يمنع من الإشارة إلى تعرض عدد من الدول الأوربية لتفجيرات وعمليات إرهابية كان لمنفذيها امتدادات عبر وطنية بين ضفتي المتوسط كتلك التي شهدها ميترو باريس 1995[50].

ولعل المفارقة التي تشد النظر عند دراسة "الإرهاب في منطقة البحر الأبيض المتوسط" هي عدم نقل الجماعات الإرهابية النشطة في جنوب المتوسط، والتي باتت تسمى "تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي" لعملياتها الإرهابية إلى الدول المتوسطية على الرغم من اعتبارها "أعداء تستوجب الضرورة الشرعية" كما يراها ويصورها هذا التنظيم الإرهابي حربهم لا سيما بعد أن خص "أيمن الظواهري" الرجل الثاني في تنظيم القاعدة التنظيم الفرعي في بلاد المغرب الإسلامي بتاريخ 03 نوفمبر 2007 بخطاب يحرضهم على ضرورة محاربة الولايات المتحدة الأمريكية وفرنسا وإسبانيا[51].

انتشار أسلحة الدمار الشامل:

حددت الإستراتيجية الأمنية الأوروبية مجموعة من التهديدات والتحديات التي تواجه مصالحها الأمنية ومن بين هذه التهديدات انتشار أسلحة الدمار الشامل حيث اعتبرته أكبر خطر على أمن الإتحاد الأوروبي[52]، بالنظر إلى حجم الخسائر التي يمكن أن تسببها أسلحة الدمار الشامل (WMD) على المستوى البشري والمادي والبيئي وامتداد تأثيراتها الزمانية والمكانية، تعتبر خطرا يفوق في حدته ومظاهره الإرهاب الدولي. ولذلك فقد وضعت على قمة الأجندة العالمية المتعلقة بقضايا التسلح وضبطه على المستوى الدولي والإقليمي منذ النصف الثاني من القرن العشرين .وما زاد من خطورة هذه الأسلحة استفادتها من تطورات الثورة التكنولوجية العلمية، وانعكاساتها خاصة من جانب امتلاك واستخدام ونشر السلاح النووي.

السيناريو المخيف أكثر هو ذلك الذي تحصل فيه جماعات إرهابية على أسلحة دمار شامل .في مثل هذه الحالة، فانه يمكن لمجموعة صغيرة أن تحدث أضرارا على مستوى كان في السابق ممكنا فقط إحداثه من قبل الدول والجيوش[53].

وقد يكون من الصعب تقدير التهديدات، وذلك أولا بسبب السرية بشأن برامج أسلحة الدمار الشامل، أما السبب الآخر فهو أن التهديدات غالبا ما تكون مبالغا فيها أو يتم تجاهلها كجزء من لعبة عسكرية- سياسية بين الدول، أو في النشاط السياسي فيما بينها، والسبب الثالث هو أنه قد يتشكل تهديد ما ليس فقط من قدرة وإنما من نية قد تتغير مع مرور الزمن، وتظهر صعوبة خاصة عند تقييم تهديدات ذات احتمالية ضئيلة ولكن تنطوي على عواقب كبيرة[54].

وتشكل هذه الأسلحة تهديدا حقيقيا للأمن الدولي، كما أن الإجراءات التي أقرتها المعاهدات الدولية والتدابير التي تخص مراقبة الصادرات سمحت من تخفيف انتشار أسلحة الدمار الشامل وكذا متعلقاتها، إلا أننا نشهد مرحلة جديدة وخطيرة من التسابق نحو التسلح خاصة في قارة آسيا، والشرق الأوسط، والقارة الإفريقية، والتي تعد كلها مناطق جد حساسة، ثم أن التقدم الذي قد يتحقق في مجال العلوم البيولوجية خلال السنوات القادمة، من شأنه الرفع من قدرة الأسلحة البيولوجية، من جهة أخرى فإن الهجمات الكيميائية والإشعاعية تشكل أيضا تحد آخر، كما أن انتشار التكنولوجيا الباليستية يعد هو الآخر بمثابة عنصر إضافي لعدم الاستقرار والذي بإمكانه تهديد عدة مناطق في العالم[55].

النزاعات الداخلية:

بعد حرب الخليج ازدادت حدة النزاعات الداخلية في جنوب حوض المتوسط و تعود أسباب ذلك إلى تعدد القوميات خاصة بعد أن بدأت العديد من الأقليات من داخل الحوض تطالب بالانفصال عن دولها .و التي تأثرت بموجة الانفصال التي عرفتها الجمهوريات السوفياتية التي تحتوي على عدة قوميات و ديانات امتد داخلها النزاع العرقي الذي ساهم في

عودة الصراع القديم الذي كان بين القوميات الثلاث الصربية، البوسنية و الكرواتية حيث أرادت آل قومية تأسيس كيان سياسي خاص بها، لكن الصرب رفض كل الصيغ السلمية التي جاءت من أوروبا و منظمة الأمم المتحدة اللتين ساندتا

فكرة إنشاء جمهورية إسلامية في البوسنة و الهرسك ما صعب من مهمة هذه المساعي لإيقاف الحرب، هذا إضافة إلى النزاعات القائمة التي لا تزال تهدد أمن و استقرار المنطقة، كالصراع العربي الإسرائيلي و النزاع التركي اليوناني و النزاع في غرب المتوسط بين المغرب الأقصى و جبهة البوليزاريو .هذه النزاعات أدخلت المتوسط في حالة من عدم الاستقرار الأمني الذي بدوره يهدد القارة الأوروبية بالتخوف من امتداد ظاهرة الانفصال إلى أراضيها[56].

مشكلة الأقليات:

إن عالم ما بعد الحرب الباردة لم يودع النزاعات فهذه الأخيرة لم تزول وإنما تغيرت طبيعتها، فالكثير من النزاعات وقعت داخل حدود الدولة الوحدة، ومست بالوحدة السياسة والتربية للدولة، من خلال مطالبة بعض القوميات والأقليات بالاستقلال والانفصال عن الدولة الأم، وبالتالي تقسيم وتقنية هذه الدول المتعددة الإثنيات وهو ما يشكل تحدي أخر للأمن والسلم في العديد من مناطق العالم.

لم تخلو منطقة البحر المتوسط من النوع من التهديد، وإن كان مشكل الأقليات لايطرح بحدة في منطقة المغرب العربي، فإن بعض دول جنوب المتوسط تعاني منه كمشكلة الأكراد في تركيا وإمتدادتها الجهوية، وكثيرا ما تجد بعض الدول ذريعة للتدخل في بعض المناطق بحجة حماية بعض الأقليات المضطهدة، وهذا تكريسا لمبدأ حق التدخل و واجب التدخل لدواعي إنسانية، ويكمن مصدر قلق وتخوف دول الضفة الشمالية في احتمال انتقال موجة المطالبة بالانفصال والاستقلال إلى الكثير منها باعتبار مجتمعاتها غير متجانسة فهي مزيج وخليط للعديد من القوميات والأعراق[57].

ثانيا: التهديدات الاقتصادية

عرف العالم بعد نهاية الحرب الباردة وكما سبق الذكر في المبحث السابق عدة تحولات من بينها التحول في مفهوم الأمن والذي نتج عنه توسيع هذا المفهوم ليصبح يشمل عدة أبعاد على غرار البعد العسكري الذي كان مقتصرا عليه في السابق ، ومن بين الأسباب التي أدت إلى توسيع مفهوم الأمن تغير طبيعة التهديدات حيث أصبحت هذه الأخيرة تعرف أشكال جديدة سنتطرق لها فيما يلي:

الجريمة المنظمة:

لقد لوحظ في القرن العشرين المنصرم وبدايات القرن الحادي والعشرين الميلادي انتشار أنواع من الجرائم الدولية، أطلق عليها تسمية الجرائم المنظمة عبر الحدود والقارات، فضلا عن جرائم الإرهاب الدولي(58).

وتعتبر الجريمة الوطنية عبر الوطنية ظاهرة حديثة تهدد الأمن والاستقرار في المجتمعات البشرية، ولقد سارع الباحثون وكذا المنظمات الدولية والإقليمية لمحاولة إيضاح مفهوم هذه الجريمة ووضع تعريف لها، حيث عرفها المؤتمر الخامس لمنع الجريمة ومعاملة المجرمين المنعقد في جنيف سنة 1975 بأنها: الجريمة التي تتضمن نشاطا إجراميا معقدا وعلى نطاق واسع تنفذه مجموعة من الأشخاص على درجة من التنظيم، بهدف تحقيق ثراء للمشتركين فيها على حساب المجتمع وأفراده، وهي غالبا ما تتم عن طريق الإهمال التام للقانون، وتتضمن جرائم ضد الأشخاص وتكون مرتبطة في معظم الأحيان بالفساد السياسي.

وفي سنة 1994 وضعت مجموعة مكافحة المخدرات والجريمة المنظمة للإتحاد الأوربي تعريفا للجريمة المنظمة بأنها: جماعة مكونة من أكثر من شخصين تمارس مشروعا إجراميا ينطوي ارتكاب جرائم جسيمة لمدة طويلة أو غير محددة ويكون لكل عضو مهمة محددة في إطار التنظيم الإجرامي بهدف تحقيق الربح(59).

وفي ماي 1988 عقدت ندوة بفرنسا حول الجريمة المنظمة حول الإجرام المنظم بمقر الأنتربول حيث عرفت الجريمة المنظمة بأنها: كل تنظيم أو تجمع أشخاص يمارسون نشاطا محددا لغرض تحقيق الربح بصفة أساسية دون التقيد بالحدود الوطنية(60).

كما عرفت اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية (باليرمو لعام 2000م) الجريمة المنظمة على النحو التالي: هي الجريمة التي ترتكبها جماعة غير مشكلة عشوائيا لغرض الارتكاب الفوري للجرم، ولا يلزم أن يكون لأعضائها أدوار محددة رسميا أو أن تكون عضويتهم مستمرة أو أن تكون بنيتها متطورة، وهذه الجماعة مكونة من ثلاثة أشخاص فأكثر ومستمرة لفترة من الزمن، وتقوم هذه الجماعة بالتخطيط والتدبير لارتكاب جريمة خطيرة أو جريمة من الجرائم المقررة وفقا للاتفاقية من أجل الحصول بشكل مباشر على منفعة مالية أو مادية أخرى(61).

وتعد الجريمة المنظمة من بين الجرائم الخطيرة لأنها تنطوي على استخدام العنف في سبيل تحقيق غاياتها، والمقصود بالخطورة هنا هو أن تكون هذه الأفعال يعاقب على ارتكابها بالحرمان من الحرية لمدة لا تقل عن أربع سنوات(62).

تشمل النشاطات الإجرامية المنظمة العابرة للحدود الوطنية في السنوات الأخيرة عدة مجالاتٍ من أهمها :غسيل الأموال ذات المصدر غير المشروع، وجرائم الحاسوب من قرصنةٍ واختراقٍ غير مشروعٍ لأنظمة الغير وبرامجهم، من خلال تقليد البرامج أو نسخها أو تدميرها، وجرائم النصب والتزوير، والاتّجار بالأشخاص، والنشاطات الإرهابية، والاّتجار بالأسلحة المحظورة أو بالمخدرات وتهريب الآثار، والاتّجار غير المشروع بالأعضاء البشرية، وخطف السيارات، وغير ذلك من الجرائم .التي ترتكبها الجماعات الإجرامية(63).

كما وتعتبر تهديد آخر عابر للحدود، امتدت شبكاته إلى منطقة المتوسط لتمثل مشكلا حقيقيا لدول المنطقة، بعد أن أصبحت جميع المؤشرات تدل على تنامي هذه الظاهرة التي تتحرك خارج سلطان الدولة .ويخشى المحللون والخبراء من إمكانية وجود تنسيق وتحالف

ضمني بين هذه التهديدات في ظل غياب المبادرات الإقليمية والعمل الجماعي، وميل الدول للتصرف الأحادي رغم قلة الإمكانيات وهشاشة المؤسسات التي تضمن الأمن في معظمه(64).

المخدرات:

لقد طغى ملف المخدرات بشكل كبير على الشرح الأكاديمي والسياسي على المستوى الدولي، وبالذات بعد نهاية الحرب الباردة، نتيجة ما أفرزته ظاهرة العولمة من قضايا أخذت أبعادا أمنية جديدة تستلزم التنسيق والتعاون بين الدول أكثر من وقت الحرب الباردة وجهود بحثية مطردة من طرف الباحثين صوب إدراك وإيجاد الحلول الملائمة لمشكلة المخدرات جراء ما تحمله من آثار خطيرة على الأمن القومي.

ونظرا لما تعرفه منطقة المتوسط من خطر المخدرات ت التي أصبحت مشكلة أمنية، فقد زاد اهتمام الدول الأرو-متوسطية من خلال جيو -سياساتها كمحاولة منها لمعالجة هذه المشكلة، وعليه أضحى الاهتمام بهذه المشكلة من جميع الدول المطلة على البحر المتوسط أكثر من أي وقت مضى، وفي إطار مشترك بين الدول المعنية.

تشير تقديرات صندوق النقد الدولي في سنة 1998 أن حوالي 2 % من الناتج الإجمالي العالمي يستعمل في أعمال غير مشروعة كالنشاط في الإنتاج والاتجار بالمخدرات ، وهذا ما يعني أن مشكلة المخدرات لا تقتصر على تكاليف الإنفاق على الإدمان فقط وإنما تشمل أيضا برامج التوعية وغيرها من البرامج الرامية إلى الوقاية من هذه المشكلة، وتكاليف العلاج في المستشفيات وهي مكلفة جدا إذا أخذنا بعين الاعتبار طول مدة العلاج، ناهيك عن ثمة تكلفة أيضا تتعلق بالمكافحة الأمنية للإدمان والتعاطي والاتجار بهذه السموم سواء على المستوى الوطني، أو على المستوى الدولي.

أصبحت قضية مكافحة تجارة المخدرات كتحدي بالنسبة للدول، على رغم جهود الدول المعنية بهذه الظاهرة في مكافحة تجارة انتشارها، وهو ما يعني استمرار تأثيرها السلبي على الأمن الاقتصادي للمجتمعات المعنية(65).

كما وأصبحت ظاهرة المخدرات توصف بالسرطان الجديد وبآفة العصر الحديث وهي بالفعل مصيبة كبرى تقلق كل دول العالم، ويتطلب التصدي لها تعبئة كل طاقات المجتمع وتوظيفها بحكمة في إطار خطة وطنية ودولية واضحة المعالم وتوفر لها الإمكانيات المادية والبشرية الضرورية، ومما يزيد من خطورة المخدرات أنها مرتبطة بجرائم كبرى أخرى، كالفساد والإرهاب وغسيل الأموال وتجارة الأسلحة وكذا الهجرة السرية(66).

الفقر:

ويعد الفقر تهديدا آخر غير عسكري يستحق مناقشته ومعالجته .وهناك العديد من الأسباب الهيكلية العالمية وراء استمرار الفقر وتفاقمه .ومن الأمثلة على ذلك إقرار'اتفاق واشنطن' في دول أمريكا اللاتينية.

لقد أدى اعتماد السياسات الاجتماعية والاقتصادية المستمدة من' اتفاق واشنطن ' إلى الدفع بالعديد من هذه الدول إلى أزمة عميقة .وعلى أرض الواقع، فقد كان ذلك يعني الحد من دور الدولة في ممارسة أنشطتها الاقتصادية التقليدية، وتوطيد اقتصاد احتكار القلة، وانعدام الاستثمار في البنية التحتية الأساسية، وخفض ميزانيات التعليم والصحة وخصخصة هذه القطاعات، وتزايد حجم الديون الخارجية، ...الخ .واقترن ذلك بغيبة التمثيل الديمقراطي، وانعدام الاستقرار الاجتماعي والسياسي، والفساد على نطاق واسع، وغير ذلك من المشاكل الاجتماعية والسياسية وكلها تمثل عوامل إضافية لانعدام الاستقرار الأمني للشعوب .إن دور الدولة ينبغي أن يعود لتكون هي المنسقة للمنظومة الاجتماعية، والمسؤولة عن توفير السلع العامة، والمنظمة للعمل وعلاقات اتحاد العمال بصورة ديمقراطية متوازنة .كما أن تخصيص الموارد وتحديد الأولويات لا يمكن أن يترك تحت رحمة آليات السوق(67).

ثالثا: التهديدات الثقافية

يقول دومينيك ولتون في كتابه العولمة الأخرى (L`autre Mondialisation)، إذا كانت العولمة الإعلامية في سياق ثورة الاتصالات تلغي المسافات المادية فأنها قد توجِد في المقابل مسافات وحدودًا ثقافية. وعليه فإن الواقعية الأساسية لنهاية القرن العشرين وبداية الواحد والعشرين هي انبثاق ما يسمِّيه المؤلف بالمثلث الجهنمي للهوية والثقافة والإعلام. ويشير إلى التخوف الرئيس من مفهومين نقيضين: من جهة أولى الإمبريالية الثقافيّة التي تقول بوجود ثقافة عالمية موحَّدة تكون الهيمنة فيها للقوة المهيمنة عالميًا من المنظور الاقتصادي والتقني والعالمي، ومن جهة ثانية الأصوليّة الثقافيّة التي تفترض أن العالم مؤلف من جزر ثقافية مغلقة ينعدم التواصل في ما بينها ولا تخضع لقانون التطور وتبادل التأثير والتأثر، وتلك هي حال الأصوليّات الدينية، لا سيما الإسلامية منها اليوم، كما الأرثوذكسية بالأمس، والكاثوليكية ما قبل الأمس. هذا التناقض بين المفهومين سوف يؤدي مستقبلاً إذا لم يتم احتواؤه، إلى انفجار المثلث الجهنمي[68].

يعكس بروز هذا البعد الثقافي في الاهتمامات الأوربية الجماعية الخارجية جزءا من ظاهرة أكبر وأشمل .فإن التطورات العالمية والوطنية قد أفرزت، في مرحلة ما بعد الحرب الباردة، وفي إطار تشكيل نظام عالمي جديد، أفرزت اهتماما عارما على صعيد الفكر وعلى صعيد الحركة بالأبعاد الثقافية الاجتماعية للتفاعلات الدولية يفوق ما كانت تحوزه من قبل[69].

رابعا: التهديدات البيئية

إن الكوارث والمشاكل في عالم اليوم ينظر إليها على أساس أنها تشكل مخاطر أمنية على جميع الدول والشعوب، بعدما كانت في السابق ذات مفعول محلي، ويرجع ذلك إلى التطور الكبير في وسائل الاتصال، تقليديا كانت الحروب بين الدول أو الحروب الأهلية

مصدر للمخاطر الأمنية، بينما تمثل اليوم الكوارث الطبيعية مثل الزلازل ومشاكل البيئة تهديدا حقيقيا للأمن العالمي. كما أن التنافس والسباق نحو الاستحواذ على الموارد الطبيعية كالمياه مثلا والتي تعتبر أساس التنمية الاقتصادية، من شأنه أن يؤدي إلى نشوب نزاعات وحروب بين الدول وهو ما يهدد الأمن الدولي.

تواجه منطقة البحر المتوسط مشاكل بيئية مرتبطة مباشرة بالأمن تمثل مصادر للتوترات والنزاعات بين الدول وتشكل في الوقت نفسه رهانات كبرى باعتبار ان البيئة مسألة عالمية، فأي حدث تشهده نقطة من العالم ستكون له انعكاسات على بقية مناطق العالم، فلا يمكن لأي مجتمع أن يساهم في تدهور البيئة أو استعمالها لغايات تهدد السلم والأمن الدوليين.

فعلى غرار مناطق أخرى من العالم، تعرف منطقة البحر المتوسط تدهورا كبيرا في البيئة يهدد الأمن فيها، ويجعل من حوض المتوسط فضاءا يغيب عنه السلم والتنمية والاستقرار، ويتعلق الأمر بتلبية الحاجات الاقتصادية والاجتماعية في الوقت الذي تشهد فيه الموارد المائية وإنتاجية الأراضي الزراعية انخفاضا وهو ما يدفع بالسكان إلى الهجرة نحو مناطق أخرى بحثا عن شروط البقاء، وهذا من شأنه أن يهدد أمن الدول المستقبلة لوفود المهاجرين واللاجئين، و هذا يجرنا للحديث عن التوزيع غير العادل للدخل والثروة بين الدول والفئات المختلفة في نفس الدولة، ويجب العمل على تقليص هذا التفاوت من خلال تمكين الفئات المعوزة من تلبية حاجياتها الأساسية، وهو ما يتطلب إدخال تعييرات عميقة ووضع قيم جديدة تسمح بضمان بيئة سليمة لأجيال الحاضر والمستقبل.

إن التدهور البيئي الذي شهدته العشريات الأخيرة خلف أضرارا معتبرة في البحر الأبيض المتوسط بحيث تعرض لمشكلة التلوث، كما تأثرت هذه المنطقة كثيرا من جراء تقلص مساحة الغابات والتغيرات المناخية، هذه الأخيرة تتسبب في تقلص الموارد من خلال إتلاف المساحات المزروعة التي كثيرا ما تغمرها مياه الفيضانات أو تساهم في تفاقم مشكلة الجفاف،

الشيء الذي يهدد ملايين من البشر بالمجاعة والأمراض الفتاكة والأوبئة، وبالتالي محاولة الهجرة إلى أماكن أخرى أكثر أمنا، وهذا يحول دون تحقيق الاكتفاء الذاتي والأمن الغذائي، ويزيد من حدة الصراعات والتنافس على الموارد المحدودة ويؤجج النزاعات المسلحة بين الدول وبين فصائل تنتمي إلى دولة واحدة.

إن المساس المتواصل بالبيئة أخذ أبعادا خطيرة خاصة في دول الجنوب وهذا مرتبط بنظام التجارة العالمية والعلاقات الدولية غير العادلة والتي هي في صالح دول الشمال، بحيث تعاني دول الجنوب من تدهور لشروط تجارتها مع بقية دول العالم، بالإضافة إلى تراكم الديون عليها وبالتالي أصبحت عاجزة عن الخروج من الحلقة المفرغة للتخلف والفقر، كما أن دول الجنوب التي تتميز بالضعف والهشاشة تبقى عرضة أكثر من غيرها للتقلبات المناخية وكل ما يترتب عن التدهور البيئي، فهي لا تملك مناعة ضد هذه المخاطر والتهديدات الجديدة[70].

يعتبر تغير المناخ والتدهور البيئي من أهم التهديدات الرئيسية للأمن[71]، ففي عام 2003حددت الإستراتيجية الأمنية الأوروبية التداعيات الأمنية للتغير المناخ .بعد خمسة سنوات، أصبح هناك ضرورة جديدة لذلك في آذار عام 2008 ، قدم الممثل الأعلى واللجنة تقريرا للمجلس الأوروبي وصف تغير المناخ بأنه "عامل مضاعف للتهديدات" الكوارث الطبيعية ، تدهور البيئة والتنافس على المصادر تزيد من النزاع ، خاصة في حالات الفقر ونمو السكان، ولذلك تداعيات إنسانية وصحية وسياسية، ومن ضمنها زيادة الهجرة . يمكن لتغير المناخ أن يؤدي أيضا إلى نزاعات حول طرق التجارة، المناطق البحرية والموارد التي كان الوصول إليها صعبا في السابق[72].

خامسا: التهديدات المجتمعية

يعتبر المؤشر الديموغرافي من بين أهم الانشغالات الكبرى للأمن بمفهومه الحديث و الموسع نتيجة لانعكاساته السلبية في تغذية التدفقات الهجرية من الجنوب نحو الشمال

المتوسطي خاصة في الجهة الغربية منه حيث عرفت نموا سريعا[73]، وتعرف الهجرة أنها انتقال الإنسان من موطنه الأصلي وبيئته المحلية إلى وطن آخر للاسترزاق وكسب وسائل العيش أو لسبب آخر[74].

وتتعدد طرق الهجرة وقنواتها، فقد تأخذ اتجاها عموديا عادة ما يكون من الجنوب نحو الشمال كما هو مثال الهجرة من إفريقيا نحو أوربا ومن أمريكا اللاتينية وصولا إلى الشمالية...، وقد يكون من الشمال إلى الجنوب وهو ما شهد أوجه مع الحملات الاستعمارية وما رافقها من عمليات استيطانية، وقد تأخذ اتجاها أفقيا كما هو مثال الهجرة من شرق أوربا نحو غربها، ومن أوربا نحو أمريكا.

ويبقى المجال المتوسطي من أكثر الفضاءات استقطابا للهجرة، بسبب القرب الجغرافي وثقل العلاقات التاريخية بين ضفاف المتوسط التي لم تخل يوما من كثافة الحركة والتنقل بين شعوبه، وقد شهدت السنوات الأخيرة تناميا كبيرا لظاهرة الهجرة غير الشرعية التي باتت تشكل مصدر قلق مشترك تقاسمته الدول المصدرة للمهاجرين غير الشرعيين مع الدول المستقبلة فضلا عن الدول المستعملة كممرات للعبور[75]، فمثلا: يستوطن أوروبا عدد كبير من المهاجرين من شمال إفريقيا فعلى سبيل المثال :تشير التقديرات إلى أن حوالي 15% من سكان المغرب يعيشون في أوروبا[76].

لقد أصبح موضوع الهجرة يحظى في العقود الأخيرة بأهمية كبرى ضمن مختلف اللقاءات والدراسات الأكاديمية، ويشكل محورا أساسيا في السياسات الداخلية والخارجية للعديد من الدول مثل العلاقات بين شمال وجنوب المتوسط، فقد أدت التحولات التي شهدها العالم خلال السنوات التي تلت الحرب العالمية الثانية إلى بروز طاقة هائلة للهجرة الدولية اتسمت بأحادية الاتجاه من البلدان الفقيرة إلى البلدان الصناعية الأكثر نموا.

كما أن الهجرة غير الشرعية عبر البحر الأبيض المتوسط احتلت مساحة واسعة من اهتمام وسائل الإعلام وعدد من منظمات المجتمع المدني والمؤسسات الحكومية والإقليمية،

خصوصا وان قضية الهجرة غير الشرعية مشكلة تؤرق الدول المستقبلة لهؤلاء المهاجرين غير الشرعيين من دول شمال إفريقيا[76].

ترى مفوضية الاتحاد الأوربي، أن الهجرة غير الشرعية هي ظاهرة تتعلق بدخول أشخاص من جنسيات خارج الاتحاد الأوربي يدخلون إقليم الدولة العضو بطريقة غير شرعية عن طريق البر أو البحر أو الجو، بما في ذلك مناطق العبور في المطارات ويتم ذلك عادة بوثائق مزورة أو بمساعدة شبكات الجريمة المنظمة من مهربين وتجار، وهنالك عدد من الأشخاص الذين يدخلون بصورة قانونية وبتأشيرة صالحة، لكنهم يبقون أو يغيرون غرض الزيارة فيبقون بدون الحصول على موافقة السلطات، وأخيرا هناك مجموعة من طالبي اللجوء السياسي ولا يحصلون على طلبهم لكنهم يبقون في البلاد، ويصعب تحديد حجم الهجرة غير الشرعية نظرا لطبيعة هذه الظاهرة ولكون المهاجر السري والذي يعرف بأنه ينتمي واقعيا إلى واحد من الأنواع المعروفة للهجرة(مهاجر اقتصادي، لاجئ، أو حتى سائح) ، لكنه لا يلتزم بشروط الدولة المتواجد بها.

وتعتبر قضايا الهجرة وما يتصل بها من حقوق الإنسان مسألة مهمّة أخرى ضمن نماذج الأمن غير التقليدي. فالاتفاقية الدولية لحماية حقوق جميع المهاجرين العاملين وأفراد أسرهم، التي صدرت في و ديسمبر 1990 من قبل الجمعية العامة للأمم المتحدة، لا تضمن لكثير من المهاجرين العاملين وأفراد أسرهم أن يتمتعوا بحماية القواعد والأحكام الوطنية . وهذه القضايا ينبغي معالجتها بواسطة المجتمع الدولي.

ويتعرض المهاجرون غير الشرعيين لانتهاكات لحقوقهم بأكثر مما يتعرض له المهاجرون الشرعيون، بالرغم من أن العمال المهاجرين الشرعيين ليسوا بمنأى تماما من أن تنتهك حقوقهم .والأدهى من ذلك، أن هناك تمييزا بين الجنسين في مدى انتهاك حقوق الجاليات المهاجرة، إذ تعاني المرأة بدرجة أكبر من غوائل الفقر وانتهاك الحقوق وحتى الاعتداء الجنسي .

ولذلك فيجب حث حكومات الدول الغنية كي تضع في اعتبارها هذه الاهتمامات الإنسانية عند صياغة السياسات المتعلقة بالعمالة المهاجرة[77].

الخاتمـــــــــة :

تعتبر منطقة البحر الأبيض المتوسط من أكثر المناطق أهمية على جميع المستويات والجوانب، فموقعها الجغرافي، ومواردها الحيوية جعلت منها منطقة ذات قيمة كبرى خاصة في التجارة الدولية.

لقد برزت إشكالية الأمن في المتوسط بعد الحرب الباردة وما نتج عنها من تحولات أدت إلى بلورة أشكال جديدة من التهديدات الأمنية التي تعاني منها منطقة المتوسط، كتنامي ظاهرة الإرهاب الدولي وتفاقم الجريمة المنظمة العبر وطنية، كل هذه المعطيات وأخرى جعلت البعد الأمني يحتل الصدارة في معظم المبادرات التي طرحت في الفضاء الأورو-متوسطي، يعد هذا البعد أحد المحاور الأكثر أهمية في العلاقات الأورو-متوسطية.

ويعتبر الإتحاد الأوربي منطقة البحر الأبيض المتوسط، ومنطقة الشرق الأوسط مناطق ذات أهمية استراتيجية، ولهذا يسعى في كثير من مبادرات الشراكة والتعاون إلى السيطرة على هذه المناطق خاصة أنها تعتبر كمصدر للمواد الأولية التي تحتاجها الدول الأوربية في صناعتها.

إن القضاء على التهديدات الأمنية التي تعاني منها منطقة المتوسط، لن يكون بالاهتمام بجانب الأمني فقط، بل يجب الرجوع إلى جذورها الحقيقية المتمثلة في تراجع اقتصاديات دول الضفة الجنوبية للمتوسط، وتدني المستوى المعيشي وعليه فلابد من الاهتمام بالجانب التنموي في هذه الدول.

يتمتع الإتحاد الأوربي بقيمة اقتصادية وسياسية هامة نظرا لكونه المستورد الأول للموارد الموجودة في دول الضفة الجنوبية للمتوسط، وكذا المصدر الأول لأسواق هذه الدول، كما أن معظم دول الضفة الجنوبية كانت في السابق مستعمرة من طرف دول الضفة الجنوبية، مثل: الجزائر في السابق كانت مستعمرة فرنسية، لكن الشيء الملاحظ هو ظهور منافسين له على

الضفة الجنوبية مثل، الصين والتي سارعت في الآونة الأخيرة إلى الاستثمار في دول جنوب المتوسط.

تعددت التهديدات الأمنية الجديدة في منطقة المتوسط، فمن الإرهاب الذي عرف نقاشات كثيرة لأجل التوصل إلى تعريف موحد لتسهيل دراسته، إلى الجريمة المنظمة والتي أصبحت أكثر خطورة وتطورا بسبب التكنولوجيا، وتطور الاتصال والمواصلات، مما جعل محاربتها والحد منها مسألة صعبة، كذلك الهجرة غير الشرعية والتي ينظر إليها من الطرف الأوربي على أنها تهديد للهوية والقيم.

إن إدراك الدول المتوسطية لحجم التهديدات التي تهدد أمنها واستقرارها دفعها للتفكير في الطريقة الأنسب لمواجهة هذه التهديدات، واتجهت نحو التكتل من أجل مواجهتها، لكن هناك اختلاف في الرؤى حول التهديدات فدول الضفة الشمالية ترى أن مصادر التهديد هي في الضفة الجنوبية، رغم أن بعض استراتيجياتها في مواجهة التهديدات تزيد منها مثل: التدخل الفرنسي في مالي أدى إلى زيادة عدد المهاجرين إلى أوربا والذين يمرون عبر الجزائر والمغرب الأقصى خاصة من أجل العبور إلى الضفة الشمالية.

وبعد تحديد الدول المتوسطية للتهديدات التي تواجهها، ووضع بعض الاستراتيجيات لمعالجتها، يتضح وبعد سنوات أنه لازال أمامها الكثير من أجل تحقيقه، خاصة أن التهديدات مازالت موجودة في المنطقة وبدرجات أكبر في بعض الأحيان.

كما أن الدول المتوسطية لم تتفق بعد على الاستراتيجية التي تتبناها لمواجهة تهديدات المنطقة، وهو ما يفسر تعدد المبادرات في هذا المجال، وتعتبر مجمل المبادرات هي أوربية، أي مقترحة من دول الضفة الشمالية، وما على دول الضفة الجنوبية سوى التطبيق، فبالتالي فالعلاقات غير متكافئة بين الطرفين طرف رابح ممثل في دول الضفة الشمالية، وطرف آخر خاسر ممثل في دول الضفة الجنوبية.

الهوامش:

[1] ألبيرتو بنين، **التهديدات الجديدة التي تمس الأمن والاستقرار وكذا إستراتيجية وتصور حلف الناتو**، قواسم دولية، العدد 01، الجزائر: المعهد الوطني للدراسات الإستراتيجية الشاملة، 2010، ص. 17.

[2] سعادة إبراهيم، الجزائر والأمن الإقليمي، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في القانون الدولي والعلاقات الدولية، كلية الحقوق، جامعة الجزائر، ص. 212.

[3] بن سعدون اليامين، **الحوارات الأمنية في المتوسط الغربي بعد نهاية الحرب الباردة**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، تخصص دراسات متوسطية ومغاربية في التعاون والأمن، قسم العلوم السياسية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة باتنة، 2012، ص ص، 45- 46.

[4] أحمد كاتب، **خلفيات الشراكة الأوربية– المتوسطية**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، كلية العلوم السياسية والإعلام، جامعة الجزائر، 2001، ص ص، 12- 16.

[5] منصور لخضاري، التحديات الأمنية في منطقة البحر الأبيض المتوسط، فكر ومجتمع، طاكسيج.كوم للدراسات والنشر والتوزيع، الجزائر، ص 03.

(6) ينون مصطفى، **المسألة الأمنية في منطقة البحر الأبيض المتوسط**، مداخلة مقدمة في الملتقى الدولي: حول الجزائر والأمن في المتوسط: واقع وآفاق، قسنطينة: جامعة منتوري، 29- 30 أفريل 2008، ص 02.

(7) José Antonio Alonso, **L'Espagne et la sécurité en Méditerranée**, 21 eme séminaire sur la sécurité et la défense en Méditerranée, p. 11.

(8) بن سعدون اليامين، **مرجع سابق**، ص. 46.

(9) دراسة حول التقنيات المختلفة لدعم التجارة، **Institut Européen d'Administration publique**، ماي 2005، ص. 07.

(10) جان فرونسوا كوستيار، **الرهانات الاستراتيجية في منطقة البحر الأبيض المتوسط مناهج الولايات المتحدة والاتحاد الأوربي في المنطقة**، قواسم دولية، العدد 02، 2009، المعهد الوطني للدراسات الاستراتيجية الشاملة، الجزائر، ص. 05.

(11) سمير فريد رضوان، **دراسة إحصائية حول صناعة تقنية المعلومات في العالم**، كلية المعلمين بمحافظة جدة، جامعة الملك عبد العزيز، ص. 02.

(12) Alessia Bursi**, La Méditerranée horizons et enjeux du 21 ème siècle**, centres de recherches en sciences humaines sur la Méditerranée, 2009, p. 17.

(13) ساندرين بوجان، **البحر الأبيض المتوسط في آفاق عام 2020**، إحصاءات باختصار، 15/ 2006.

(14) Klaus Toepfer ، **إحساس بالملكية**، مجلة أمواج المتوسط، العدد 55، مارس 2006، ص. 02.

(15) السيد ياسين، **البحر الأبيض المتوسط باعتباره منطقة استراتيجية**، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، 2006، ص. 06.

(16) قاسم نادية، قاسم نادية، **ندوة برشلونة هاجس الأمن والاستقرار في البحر الأبيض المتوسط**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في القانون الدولي والعلاقات الدولية، كلية الحقوق، جامعة الجزائر، 2002، ص.ص، 31-33.

(17) بن صايم بولنوار، **تطور المقاربة الأوربية للأمن في المتوسط**، مداخلة مقدمة في الملتقى الدولي: حول الجزائر والأمن في المتوسط: واقع وآفاق، قسنطينة: جامعة منتوري، 29- 30 أفريل 2008 ، ص. 03.

(18) Joao Mira Gomas, la présidence Portugaise de l'UE et la sécurité en Méditerranée, 21 eme séminaire sur la sécurité et la défense en Méditerranée, p. 15.

(19) محمد الأمين بن عيشة، **حوض المتوسط أوربا والقوى العالمية**، 2011، ص. 01- 02.

(20) كريم مصلوح، **التعاون والتنافس في المتوسط**، ط1، قطر: الدار العربية للعلوم ناشرون، 2013، ص.ص، 74- 75.

(21) زكري مريم، **البعد الاقتصادي للعلاقات الأوروبية–المغاربية**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، تخصص دراسات اورو–متوسطية، قسم العلوم السياسية و العلاقات الدولية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة ابو بكر بلقايد، تلمسان، 2011، ص. 16.

(22) برد رتيبة، **الحوار الأورومتوسطي من برشلونة إلى منتدى 5+5**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة الجزائر، 2009، ص. 59.

(23) حاج محمد فضيلة، **إشكالية بناء نظام إقليمي في المتوسط، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية، تخصص دراسات أورومتوسطية**، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة تلمسان، 2012، ص. 76.

(24) حاج محمد فضيلة ، **مرجع سابق**، ص. 77.

(25) ساندرين بوجان، **مرجع سابق**، ص. 01.

(26) برد رتيبة، **مرجع سابق**، ص. 60.

(27) أحمد كاتب، **مرجع سابق**، ص. 21.

(28) قاسم نادية، **مرجع سابق**، ص. 36.

(29) يمينة عطيش، **البعد الأمني في العلاقات الأورومتوسطية، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية**، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، كلية العلوم السياسية والإعلام، جامعة الجزائر، 2008، ص. 39.

(30) مصطفى بخوش، **التحول في مفهوم الأمن وانعكاساته علي الترتيبات الأمنية في المتوسط**، مداخلة مقدمة في الملتقى الدولي: حول الجزائر والأمن في المتوسط: واقع وآفاق، قسنطينة: جامعة منتوري، 29- 30 أفريل 2008، ص. 02.

(31) وليد عبد الحي، تحول المسلمات في نظرية العلاقات الدولية، ط1، الجزائر: مؤسسة الشروق والإعلام والنشر، 1994، ص. 45.

(32) سعد حقي توفيق، **مبادئ العلاقات الدولية**، ط1، عمان: دار وائل للنشر والتوزيع، 2000، ص. 37- 38.

(33) سعد حقي توفيق، **النظام الدولي الجديد دراسة في مستقبل العلاقات الدولية بعد انتهاء الحرب الباردة**، ط1، لبنان: الأهلية للنشر والتوزيع، 1999، ص. 15.

(34) Jean-Jacques Roches, Théories des relations internationales, 5eme édition, Paris :Montchrestien, 2004, pp, 96-105.

(35) هنري كسنجر، **الدبلوماسية من الحرب الباردة حتى يومنا هذا**، ترجمة: مالك فاضل البديري، ط1، عمان: دار الأهلية للنشر والتوزيع، 1995، ص. 527.

(36) السعيد لوصيف، **واقع ومستقبل الدولة الوطنية ضمن رهانات وتحديات مرحلة ما بعد الحرب الباردة**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية، تخصص علاقات دولية ودراسات استراتيجية، قسم العلوم السياسية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة باتنة، 2010، ص. 53.

(37) جصاص لبنى، **المتغير الأمني و آثاره على المنظمات الدولية لفترة ما بعد الحرب الباردة**، http://www.ssrcaw.org ، 28-04-2014، 13:30

(38) مصطفى بخوش، **مستقبل الدبلوماسية في ظل التحولات الراهنة، مجلة المفكر**، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد خيضر بسكرة، العدد 03، ص ص،91-92.

(39) تاحي طارق، **مفهوم الأمن بين الفرد والدولة، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلاقات الدولية**، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، كلية العلوم السياسية والإعلام، جامعة الجزائر، 2006، ص. 18.

(40) السعيد لوصيف، **مرجع سابق**، ص. 54.

(41) مصطفى بخوش، **المرجع نفسه**،،ص. 166.

(42) بازغ عبد الصمد، **بنية الفاعلين في التحول بعد الحرب الباردة**، http://www.ahewar.org، 24-04-2014، 13:43.

(43) خديجة بوريب، **مؤسسات الاتحاد الأوربي في تفعيل الحكم الراشد على مستوى دول المغرب العربي، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية**، تخصص الديمقراطية والرشادة، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة منتوري، قسنطينة، 2011، ص. 97.

(44) عصام مفلح، **مفهوم الإرهاب والموقف الدولي: إرهاب الدولة وإرهاب المنظمات**، مجلة الفكر السياسي، ص. 148.

(45) إسماعيل عبد الفتاح عبد الكافي، **الإرهاب ومحاربته في العالم المعاصر**، ص ص، 12- 13.

(46) جويدة حمزاوي، **التصور الأمني الأوربي نحو بنية أمنية شاملة وهوية إستراتيجية في المتوسط**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية ، جامعة باتنة، 2011.، ص ص، 74- 76.

(47) جمال ساسي، **مصادر التهديد الجديدة للأمن في المتوسط**، مداخلة مقدمة في الملتقى الدولي: حول الجزائر والأمن في المتوسط: واقع وآفاق، قسنطينة: جامعة منتوري، 29- 30 أفريل 2008، ص. 06.

(48) Pierre du Bois, Anciennes et nouvelles menaces :Les enjeux de la sécurité en Europe, Relations internationales, 2006, n 125, p. 07.

(49) Saoudi Badis, les variétés sécuritaires et leurs impacts sur la souveraineté des Etats de la méditerranée, Séminaire international : « l'Algérie et la sécurité dans la méditerranée

Réalité et perspectives », L'université de Mentouri-Constantine, le 28-29 avril 2008, p. 04

(50) مهيوب غالب احمد، **العرب والعولمة، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية** ، 2001، ص. 134.

(51) منصور لخضاري، **التحديات الأمنية في منطقة البحر الأبيض المتوسط، مرجع سابق**، ص. 04.

(52) **تقرير حول تطبيق الاستراتيجية الأمنية الأوربية**، http://consilium.europa.eu/uedocs/cmsUpload/081205_ARESSReportfinal.pdf، ص. 03.

(53) علي محمد علي، " **أوروبا آمنة في عالم أفضل**"، http://haras-naseej.com/Detail.asp.

(54) اللجنة المعنية بأسلحة الدمار الشامل WMDC، **أسلحة الرعب إخلاء العالم من الأسلحة النووية والبيولوجية والكيميائية**، ط، 1مركز دراسات الوحدة العربية، ديسمبر 2007، ص. 39.

(55) محمد معيوف، **الأمن الدولي تحديات وتهديدات، مجلة الجيش**، العدد 594، الجزائر، مؤسسة المنشورات العسكرية، جانفي 2013، ص. 42.

(56) يمينة عطيش، **البعد الأمني في العلاقات الأورومتوسطية**، مرجع سابق، ص. 72.

(57) جمال ساسي، **مرجع سابق**، ص. 07.

(58) محمد السيد عرفة، **تجفيف مصادر تمويل الإرهاب**، ط1، الرياض: جامعة نايف للعلوم الأمنية، 2009، ص. 84.

(59) حسينة شرون، **العلاقة بين الفساد والجريمة المنظمة**، مجلة الاجتهاد القضائي، مخبر أثر الاجتهاد القضائي على حركة التشريع، العدد05، جامعة محمد خيضر، بسكرة، ص ص، 54-56.

(60) أحمد فاروق زاهر، **العلاقة بين جرائم الاحتيال والإجرام المنظم**، الرياض: جامعة نايف للعلوم الأمنية، 2008، ص. 07.

(61) محمد فتحي عيد، **الإرهاب والمخدرات**، ط1، الرياض، جامعة نايف للعلوم الأمنية، 2005، ص. 14.

(62) يوسف حسن يوسف، **الجريمة الدولية المنظمة في القانون الدولي**، ط1، الإسكندرية: مكتبة الوفاء القانونية،2011، ص. 134.

(63) مايا خاطر، **الجريمة المنظمة لعابرة للحدود الوطنية وسبل مكافحتها**، دمشق: مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، كلية الحقوق، المجلد 27، العدد 03، 2011، ص. 510.

(64) جويدة حمزاوي، **مرجع سابق**، ص. 78.

(65) زغدار عبد الحق، **واقع وآفاق التعاون الأمني في المتوسط في مجال مكافحة المخدرات**، مجلة المفكر، العدد 8، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، ص ص، 254- 257.

(66) عيسى القاسمي، **التعاون الدولي القانوني في مجال مكافحة المخدرات**، ندوة علمية حول التعاون الدولي في مجال مكافحة المخدرات، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية بالتعاون مع وزارة الداخلية والجماعات المحلية بالجزائر، 2005، ص ص 04-05.

(67) أهارون زوهار وآخرون، **تقرير عن مجموعة العمل الخامسة التهديدات غير العسكرية للأمن**، المؤتمر السنوي السابع والخمسون تصورات حول نزع السلاح، الحوار والمشاركة: الاستقرار في منطقة البحر المتوسط، إيطاليا، أكتوبر 2008، ص. 03.

(68) http://www.lebarmy.gov.lb/article.asp?ln=ar&id=26155 في 2013/05/11 سا 16:30.

(69) نادية محمود مصطفى، **البعد الثقافي للشراكة الأوربية– المتوسطية**، بحث مقدم إلى المؤتمر الدولي "نحو تفعيل التعاون الاقتصادي بين دول البحر الأبيض المتوسط"، القاهرة، 2004، ص. 04.

(70) جمال ساسي، **مرجع سابق**، ص. 04.

(71) أهارون زوهار وآخرون، **مرجع سابق**، ص. 03.

(72) **تقرير حول تطبيق الاستراتيجية الأمنية الأوروبية**، مرجع سابق، ص. 05.

(73) منيرة بلعيد، **الديناميكيات الأمنية الجديدة في الإقليم المتوسطي: دور الجزائر الأمني كفاعل في المنطقة**، مداخلة مقدمة في الملتقى الدولي: حول الجزائر والأمن في المتوسط: واقع وآفاق، قسنطينة: جامعة منتوري، 29- 30 أفريل 2008، ص. 06.

(74) فضيل دليو وآخرون، **الهجرة والعنصرية في الصحافة الأوربية**، مخبر علم اجتماع الاتصال، جامعة منتوري، قسنطينة، الجزائر، 2003، ص. 33.

(75) منصور لخضاري، **التحديات الأمنية في منطقة البحر الأبيض المتوسط**، مرجع سابق، ص ص 06-07.

(76) غربي محمد، **التحديات الأمنية للهجرة غير الشرعية في منطقة البحر الأبيض المتوسط الجزائر أنموذجا**، الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية، العدد 8، 2012، ص. 54.

(77) أهارون زوهار وآخرون، **مرجع سابق**، 2008، ص. 3.